الرهاوي عن اربعين صحابيا واختلف في اول من قالها فقيل داود عليه الصلاة
والسلام وعليه فهو فصل الخطاب الذي اوتيه وقيل يعقوب عليه الصلاة والسلام
وقيل قس بن ساعدة وقيل كعب بن لوي جد النبي صلى الله عليه وسلم وقيل يعرب بن قحطان
وقيل سحبان بن وائل قال الشيخ الرملي في شرح المنهاج والاول اشبه وجمع بينه
وبين غيره بانه بالنسبة الى الاولية المحضة والبقية بالنسبة الى العرب خاصة وجمع
بينها بالنسبة الى القبائل انتهى قاله الشيخ خالد في شرح التوضيح وتستعمل بعد ظرف
زمان كثيرا ومكان قليلا فتقول في ظرف الزمان جاء زيد بعد عمرو وفي ظرف المكان دار زيد
بعد دار عمرو وهي هنا صالحة للزمان والمكان فللزمان باعتبار لفظ المتكلم وللمكان باعتبار
رقم الحروف التي تكتب بعدها قال شيخنا الشيخ عبد المعطي البابلي رحمه الله وينقسم ظرف
الزمان والمكان الى اول والى ثان فزمان ظرف الزمان الاول زمان رقم البسملة
وما بعدها الى قوله وبعد وزمانه الثاني زمان التاليف في قول المولف فهذا
ومكان ظرف المكان الاول المرقوم فيه البسملة وما بعدها الى قوله وبعد ومكانه
الثاني المرقوم فيه قوله فهذا الى اخر التاليف ولها في العربية حالات احدها
والمعروف فيها البناء على الضم كما هنا لقطعها عن الاضافة ونية معنى المضاف اليه دون
لفظه الذي هو ما تقدم من ذكر البسملة وما بعدها وافتقارها الى بنية معنى المضاف
اليه دون لفظه كما في قراءة السبع في قوله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد بالضم
من غير تنوين اي من قبل الغلب ومن بعده قال شيخنا الشبراملسي رحمه الله
في حاشية الرملي قال الكوفي والاعلم ان بنيتا قبل وبعد على الضم اذا كان المضاف
اليه معرفة اما اذا كان نكرة فانها يعربان سوا نويت معناه ام لا انتهى ومثله
في كنز الاستاذ البكري وشرح العباب للشنم ولم يبين وجه الفرق من كون المضاف
اليه معرفة او نكرة ولعله اذا كان المضاف معرفة كان متعينا وهو جزء فكان
بعد شبيها بالحرف في الاحتياج الى جزء وهو من معاني الحروف وان كان نكرة
فهو اسم لفرد شايع وهو كلي ضعيف مشابهة للحروف فبقي على الاصل في الاسما
من الاعراب هذا ونقل شيخنا الغنيمي في شرح الشعرانية الرفع عن ابن الملقن
قال وهو محتاج الى التوجيه وقد ذكر بعض المشايخ بانها هنا مبتدا ولا يخلو
عن نظر وذكر الشيخ الشهاب العلامة ابن حجر عن بعض المشايخ انها فاعل
بفعل محذوف اي مهما يكن بعد اي يوجد بعد وهو قريب وقوله انها فاعل اي
حقيقة وقوله اي يوجد تفسير ليكن وهو مبني للفاعل الحالة
الثانية الاعراب ولها فيه ثلاث حالات احدها اذا صرح بالمضاف
اليه معها كجيتك قبل زيد وبعده فانها تعرب في هذه الحالة منصوبة على
الظرفية من غير تنوين مراعاة للاضافة قال تعالى فباي حديث بعد الله الحالة

الثانية

الثانية ان يحذف المضاف اليه وينوي ثبوت لفظه دون معناه كما في قول الشاعر
ومن قبل نادى كل مولى قرابة • فانها تعرب في هذه الحالة منصوبة على الظرفية من غير
تنوين مراعاة للاضافة مجرورة بمن من غير تنوين مثله تعالى من بعد ما اهلكنا القرون
الاولى الحالة الثالثة ان تقطع عن الاضافة لفظا ومعنى نحو جئتك قبلا وبعدا بالتنوين منهما
وعليه قول الشاعر
• وساغ لي الشراب وكنت قبلا • فانها تعرب في هذه الحالة منصوبة على الظرفية منونة
يؤتى بها للانتقال من اسلوب الى اسلوب اخر غيره كما يوتى بغيرها وانما قيد بها
نظرا للاصل والغالب من عادة المصنفين لكونهم يأتون بها وما قبلها ان كان مناسبا
لما قبلها اسمي تخلصا والاسمي اقتضابا قال الشيخ ابن حجر والاتيان بها سنة في اول الكتب
كما كان عليه الصلاة والسلام يأتي بها في كتبه وخطبه ومراسلاته وحيث كانت لا يؤتى بها
الا للانتقال لا يسوغ الاتيان بها في اول الكتب واصلها اما بعد وانما كان اصلها ذلك
بدليل لزوم الفا في خبرها غالبا وانما كان اللزوم المذكور لتضمن اما معنى الشرط اي
لقيامها مقام فعل الشرط الذي هو يكن لان الفا تلزم في جوابه غالبا قال شيخنا الشبراملسي
في حاشية الرملي قد يقال حيث قرر ائمة النحاة ان الفا اما ممتنعة في الجواب او واجبة فيه
فان اراد الشرط المطلق فهو منقسم الى ما يلزم والى ما لم يمتنع وان اراد قسيمه وهو ما يصلح
لمباشرة الاداة فذاك لا تلزمه الفا بل هي ممتنعة فيه وان اراد القسم الاخر وهو ما لا يصلح
فذاك تجب فيه الفا دايما لا غالبا فما معنى الغلبة حينئذ الا ان يقال لما كانت الصور التي
تجب فيها الفا اكثر من التي لا تجب فيها مع اطلاق الغلبة عليها باعتبار موافقتها فان
الاكثر يقال له غالب هذا واستشكل ما اقتضاه كلامه من ان اما تجب الفا في جوابها
دايما والشرط انما تجب في جوابه غالبا بناء على ان معنى قوله لزومها الفا دايما وان قوله غالبا قيد
في قوله والفا لازمة للشرط فقط وكون اما فرعا يقتضي التسوية بينها وبين اصلها واجيب
بان اما لما كانت فرعا ضعفت عن الاصل فما خلت لتقويتها بالفا دايما ولا كذلك الشرط
والاصل في ذلك مهما يكن من شيء بعد البسملة والحمدلة والتشهد والصلاة والسلام
على من ذكر فيه فحذفت مهما اي باما لتوضعها وفايدة ذلك الاختصار وتنبيه السامع
وتفصيل المجمل الواقع في ذهنه وكثيرا ما يحذف المصنفون اما ايضا ويأتون بالواو
بدلها في موضعها كما فعل المص هنا وعليه فالفا على توهم اما وعلى تقديرها في نظم
الكلام وتعويض الواو عنها قال بعضهم ولا منع في اجتماع الواو مع اما في التعبير كما
وقع في عبارة المقتاح في اواخر الباب حيث قال واما بعد قال الشيخ الشوبري في حاشيته
وفي النفس منه شيء لاجتماع العوض والمعوض واجاب ــــــ بانه قد يقال عند الجمع
لا تعويض قال شيخنا الشبراملسي وصرح بعضهم بان ذلك نحو اللفظ لا في التقدير ثم هما
هنا شرط فمبتدا والاسمية لازمة للمبتدا ويكن فعل شرط والفا لازمة له غالبا فيها
ثم

Copyright King Saud University